مؤتمر السفراء - مقتطفات من خطاب رئيس الجمهورية (2013.08.27)

مؤتمر السفراء - مقتطفات من خطاب رئيس الجمهورية (27 آب/أغسطس 2013)

في هذه اللحظات التي أخاطبكم فيها يرتاب العالم جزعا في أعقاب الكشف عن استعمال الأسلحة الكيماوية في سورية. وكل الأمور تدفعنا إلى الاعتقاد بأن النظام هو الذي ارتكب هذا الفعل الدنئ.

إن هذا العمل يدين النظام إدانة نهائية في نظر العالم، إذ إنه لمن الهوان اللجوء إلى أسلحة حظرتها جماعة الأمم منذ تسعين عاما في جميع اتفاقياتها الدولية.

علي أن أذكّر أن هذا النزاع قد حصد فعلا أكثر من مائة ألف قتيل، وأنه بات ينتشر في جميع أنحاء المنطقة. فإنه ينتقل إلى لبنان عبر العمليات التفجيرية، وإلى الأردن وتركيا من خلال تدفق اللاجئين، وإلى العراق عبر تسلسل أعمال العنف الدموية. إن هذه الحرب الأهلية تهدد السلام في العالم في يومنا هذا.

وقد تحركت فرنسا منذ سنة، إذ بادرت إلى عقد مؤتمر أصدقاء الشعب السوري في باريس في تموز/أيلول 2012. وكانت فرنسا أول من اعترف بالائتلاف الوطني السوري في أيلول/سبتمبر الماضي بوصفه الممثل الشرعي للشعب السوري. وسرعان ما قدّمت المساعدات الإنسانية والمادية إلى المعارضة بسخاء، من أجل خوض معركتها.

وتتمثل مسؤوليتنا اليوم في السعي إلى إيجاد أنسب رد على عمليات الترهيب التي يرتكبها النظام السوري، حالما ينتهي الجزء الأساسي من عمل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة.

لا يجوز أن تبقى المجزرة الكيماوية في دمشق من دون رد. لا يجوز للمجتمع الدولي الوقوف مكتوف الأيدي حيال استعمال الأسلحة الكيماوية. إن فرنسا مستعدة لمعاقبة من اتخذ القرار المرعب بإطلاق الغاز على الأبرياء.

لقد كثفت في الأيام الماضية المشاورات مع حلفائنا، ولا سيما الأمريكيين والأوروبيين، وكذلك مع شركائنا العرب، بغية دراسة جميع الخيارات. وسأعقد غدا اجتماعا لمجلس الدفاع وسيجري إطلاع البرلمان على الوضع في أقرب وقت.

ومن جهة أخرى، قرّرت زيادة دعمنا العسكري للائتلاف الوطني السوري، مع احترام التزاماتنا الأوروبية.
ولا يمكن التوصل إلى حل سياسي في سورية إلا باتّباع هذا النهج الصارم.

إن مسؤولية فرنسا هي المعنى والشرف للسياسة الخارجية التي انتهجها مع لوران فابيوس منذ بداية ولايتي.
وتقوم هذه السياسة على المبادئ الرئيسية الثلاث التالية:

- **الاستقلالية** التي تجعلنا نتخذ قراراتنا بكامل السيادة دوما، مع الوفاء لتحالفاتنا والتضامن الأوروبي واتفاقاتنا الثنائية. إن هذه الحرية هي التي تجعل فرنسا ذات جدوى للعالم وللسلام.

- **احترام القانون الدولي**: إن احترام القانون الدولي هو خير ضمان لاحترام الحدود وتسوية الخلافات وتحقيق الأمن الجماعي.

بيد أن القانون الدولي يجب أن يواكب عصره، ولا يجوز أن يمثل ذريعة للسكوت على ارتكاب المجازر الجماعية. لذا فإني أقرّ بمبدأ "المسؤولية عن حماية" السكان المدنيين الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2005.

- وأخيرا، **مطلب الحوار**، لأن فرنسا ترغب في أن تكون جسرا بين القارات وفي درء ما سمّاه البعض صدام الحضارات. إن فرنسا ترغب في أن تكون **"قوة يستدل بها"**، أي أمة تعبر عن ذاتها دفاعا عما يتعدى مصالحها الذاتية.

وتستند هذه المبادئ إلى سبل عمل لكي تصبح فعلية. أول هذه السبل هي الدبلوماسية الفرنسية، بل وأيضا قدرات فرنسا العسكرية التي تمنحها دورا خاصا يتعزز بصفتها عضو دائم في مجلس الأمن.

لذا يجب على فرنسا التأكد من بقاء **أداتها الدفاعية** موثوقة، وهو ما سيضمنه القانون الذي سيُسن قريبا بشأن البرمجة العسكرية والذي استوحي من أعمال الكتاب الأبيض الخاص بالدفاع.

وسيحافظ القانون على اعتمادات ميزانية الدفاع للسنوات الخمس القادمة، على الرغم من هذه الفترة الصعبة للغاية لماليتنا العامة. لأنها الشرط الضروري لصون موثوقيتنا وتمكيننا من اتخاذ القرار بالتدخل العسكري كلما وجد بلدنا الأمر ضروريا، في إطار القانون الدولي.

وهذا ما كان عليه الأمر في مالي في 11 كانون الثاني/يناير. لم يكن التدخل من أجل الحلول محل الأفريقيين بل من أجل العمل معهم...

لقد لاقى سبعة جنود فرنسيين حتفهم في عملية سِرفال وجرح عشرات آخرون.

وأود أن أحيي تضحيتهم، وأن أحيي على نطاق أوسع قواتنا التي أتاحت تحرير التراب المالي، **وتنظيم الانتخابات الرئاسية التي أشيد بحسن سيرها،** والتي منحت رئيس مالي الجديد إبراهيم أبو بكر كيتا شرعية قوية.

فقد نجحنا إذا في دحر الإرهابيين وإرساء الأمن في مالي والشروع في عملية الانتقال السياسي، في مدة ثمانية أشهر، من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليو. ويندر أن حققت عملية أهدافها في مهلة وجيزة إلى هذا الحد في السنوات الماضية.

ستقلص فرنسا وجودها العسكري في مالي من الآن فصاعدا، لكنها ستواصل مرافقة مالي في التصدي للتحديات الماثلة أمامها، أي إعادة بناء الدولة وتحسين الحوكمة وإرساء الأمن وتحقيق التنمية. وأن تبقى متيقظة إلى أقصى حد.

إذ إن المجموعات العنيفة، سواء الإرهابيين أو التجّار المهرّبين، تسعى إلى الإقامة في الأراضي التي تعجز الدول عن السيطرة عليها وحيث التعاون الإقليمي معطل.

وأذكّر هنا أنه يتعين على الأفريقيين في المقام الأول إرساء أمنهم.

هذا هو القصد من مؤتمر قمة الإليزيه الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر، بعد مرور ثمانية أشهر على قرار الاتحاد الأفريقي إنشاء قدرة للاستجابة للأزمات.

ستكون أوروبا ممَثلة في مؤتمر القمة في باريس، إذ علينا الاستجابة معا لطلبات البلدان الأفريقية فيما يخص تدريب جيوشها وتأطيرها وتجهيزها. لأن هذه القارة مفعمة بالمستقبل، وعليها أن تتمكن من تقرير مصيرها بذاتها. وستقف فرنسا إلى جانبها، دون أن تسعى لتحقيق أي شيء لذاتها.

وتتمثل أيضا مسؤولية فرنسا في مواكبة البلدان العربية في عمليات انتقال الحكم العسيرة التي تمر بها.

لقد **ذكّرت في تونس** أن ليس ثمة ديانة تتنافى مع ممارسة الديمقراطية، وأن الإسلام يمكن أن يقدم دليلا جديدا على ذلك طالما احتُرمت الحريات الفردية والمساواة بين المرأة والرجل والتعددية.

ففرنسا متضامنة مع الشعب التونسي من أجل أن يستعيد كلمته من خلال تنظيم انتخابات سريعا، تكون على نفس القدر من النزاهة كما انتخابات عام 2011.

وهذا سبب إضافي لإدانة مرتكبي أعمال العنف التي استهدفت المناضلين السياسيين في تونس، والتي تقوض العملية الديمقراطية عن عمد.

وإننا نناشد السلطات المصرية، **باسم هذه القيم ذاتها،** استعادة السلم المدني في أسرع ما يمكن وتنظيم انتخابات جديدة بمشاركة جميع الجهات الفاعلة في المجتمع. إن فرنسا جاهزة للمساهمة مع غيرها من الأطراف في عملية وساطة في مصر. وهي تقدم هذا الاقتراح من دون نية التدخل، بل حرصا منها على أداء دور فعّال فحسب.

وأود أن أوسع نطاق كلامي من خلال تقديم آفاق تعاون جديدة لبلدان المنطقة. فقد اقترحت في مالطة، إبّان مؤتمر قمة مجموعة 5+5، أن نشيد معا منطقة المتوسط القائمة على المشروعات. إذ لا يسعنا التوقف عند مبادرات السنوات الماضية المعدومة الآمال. إنني أدعو إلى إنشاء شراكات جديدة أقل طموحا ولكنها ملموسة أكثر.

ولكني مدرك تماما أنه لا يمكن إنجاز أي مشروع متين من دون تسوية النزاع الإسرائيلي الفلسطيني.

إن موقف فرنسا في هذا الشأن ثابت، وأسس الحل العادل والدائم معروفة. فهي ترتكز على تعايش دولتين قابلتين للحياة، تتبادل الاعتراف بحدودهما الآمنة.

لقد دعمت قبول فلسطين في الأمم المتحدة بصفة دولة مراقب غير عضو. ولكن لا يمكن لأي عملية تصويت أن تحل محل المحادثات المباشرة. لذا فإنني أشيد **باستئناف المفاوضات،** التي شجعتها الإدارة الأمريكية بإصرار.

أرجو ألا يخطئ أحد، فإن هذه الفرصة واحدة من آخر الفرص للتوصل إلى اتفاق سلام، ويجب عدم تفويتها. إن فرنسا مستعدة، مع شركائها الأوروبيين، للقيام بدورها الكامل لدى الإسرائيليين والفلسطينيين وبالتشاور مع شركائها العرب.

هذا ما سأقوله عندما أذهب إلى إسرائيل وفلسطين في الخريف القادم.

لكن ثمة ملف آخر يهدد السلام في هذه المنطقة، إنه برنامج إيران النووي إذا ما أصبحت له غاية عسكرية. لقد باءت المفاوضات بالفشل حتى الوقت الراهن، وأرجو أن يمكّن انتخاب الرئيس حسن روحاني من تغيير الحيثيات، لأن إيران تدفع ثمن العقوبات والعزل المفروض عليها، ولن ينفك هذا الثمن يرتفع إذا لم يحصل أي تغيير.

يتعين على هذا البلد العظيم أن يختار الشفافية والامتثال التام والكامل لالتزاماته الدولية. **فإنني أنتظر من إيران بوادر ملموسة وسريعة وقابلة للفحص ومحققة.**

لكن الوقت يلح، فبقدر ما تتسلح إيران بالوسائل غير المقبولة يتفاقم التهديد. وقد بدأ العد التنازلي فعلا، لذلك أصبح من الملح خوض المفاوضات في إطار المجموعة الأوروبية الثلاثية +3، وأن تحرز تلك المفاوضات تقدما على وجه السرعة.

وهكذا، فإن فرنسا تقول كلمتها فيما يخص جميع الرهانات وجميع النزاعات وجميع الأزمات. ليس من أجل ذاتها، أو من أجل تأثيرها أو مصالحها، بل بسبب تصورها لما يجب أن يكون عليه التوازن في العالم ولما هي مسؤوليتها.

ينبغي أن تجذب الأراضي الفرنسية المزيد من المستثمرين والمقاولين والباحثين والطلبة. وسيتم تقديم جميع التسهيلات بما في ذلك إصدار التأشيرات.

وينبغي رفع السياحة إلى مستوى قضية وطنية كبرى، وهو أمرٌ يفترض ضمناً تحسين استقبال السياح في المطارات وتعزيز الأمن ورفع مستوى التجهيزات والخدمات.

وتمثل فرنسا أصلا الوجهة السياحية الأولى في العالم وهي تهدف إلى الحصول على الرصيد السياحي الأول بين البلدان الأوروبية. ولا يمكن الفصل بين الاقتصاد والإشعاع الفرنسي، فكل الأمور من شأنها المساهمة في تعزيز الحضور الفرنسي في العالم.

كذلك هو الحال فيما يخص سياستنا الجامعية. إذ تستقبل فرنسا 48 000 باحث دولي و 300 000 **طالب أجنبي،** وينبغي لنا القيام بأكثر من ذلك. وهذا هو دور وكالة *كامبوس فرانس* التي تكمن مهمتها في توجيه المزيد من الطلبة الواعدين نحو جامعاتنا ومدارسنا الكبرى.

شبكتنا الثقافية هي أيضاً وسيلة من أجل التأكيد على "علامة فرنسا" وترويج مبدعينا ومعماريينا، وجعل فن العيش الفرنسي مصدر إلهام للطبقات الوسطى في البلدان الناشئة.

إن إشعاع فرنسا يكمن في لغتها، إذ يمثّل الفضاء الفرنكوفوني 15٪ من الثروة العالمية.

إن اللغة ميزة رائعة، سواء في أفريقيا التي ستضم 600 مليون ناطق بالفرنسية بحلول عام 2050، أو في آسيا وأمريكا حيث تستخدم لغتنا بازدياد. كذلك الأمر في جميع المحافل التي تُتخذ فيها القرارات، فإذا أردنا أن يفكر عالم الغد بالفرنسية فعليه قبل ذلك أن يتحدث بها. وهذه هي المهمة التي أوكلتها إلى السيدة يمينة بنجيجي.

إن فرنسا أمةٌ ذات رسالة كونية، وقدرها أن تقيم شراكات حقيقية مع بلدان كبرى.

ومن واجبي أن **أعبر عن تمسكنا باحترام حقوق الإنسان في كل مكان.**

وتتشرف فرنسا بالدفاع عن حقوق الإنسان عندما تنتهك هذه الحقوق، وكذلك تتشرف بالتذكير بمتطلبات احترام الكرامة والمساواة بين الرجال والنساء، ومكافحة كراهية المثلية الجنسية التي أخذت نطاقا يبعث على القلق.

سيداتي وسادتي السفراء،

أنتم تحملون رسالة فرنسا، وهو عبء يقع على عاتقكم وشرف لكم في الوقت نفسه. ولقد تسنى لي من خلال الزيارات العديدة التي قمت بها معاينة جودة قنواتنا الدبلوماسية بكل المساهمين فيها من مدنيين وعسكريين.

يودّ لوران فابيوس، ومعه الحق في ذلك، أن يقوم بتطويرها. ولا يتعلق الأمر هنا بـ "التغيير لمجرد التغيير" بل بالقدرة على مواجهة التحديات والتغيرات التي يشهدها العالم.

ينبغي أن تكون فرنسا في حراك في كل مكان، هذه هي مهمتكم وهي كذلك مهمتنا:

ـ في حراك من أجل البحث عن حلول سياسية عند اندلاع الاضطرابات.

ـ في حراك من أجل مواكبة تطلعات الشعوب.

ـ في حراك من أجل مساندة أكثر البلدان فقراً.

ـ في حراك من أجل ترويج سن التنظيمات الضرورية.

ـ في حراك من أجل عقد الشراكات مع البلدان الناشئة.

ـ أخيراً، في حراك من أجل ممارسة مسؤوليتنا.

في بعض الأحيان تكون هذه المسؤولية جسيمة ونتساءل هل يجب إشراك فرنسا أم عدم إشراكها ؟ هل يجب التحرك أم عدم التحرك ؟ هل يجب اتخاذ القرار أم الامتناع عن اتخاذه ؟ هل يجب التدخل أم ترك الأمور على حالها ؟ يُطرح هذا السؤال على رئيس الدولة في أوقات دقيقة من تاريخ بلدنا. ويعود هذا السؤال من جديد أو سيعود في الأيام المقبلة.

هل يجب التحرك أم عدم التحرك ؟ هل تجب المشاركة أم ترك الأمر للآخرين ؟ لقد قررت فرنسا ممارسة مسؤوليتها في كل مكان، من أجل ذاتها ومن أجل إحلال التوازن في العالم.

وشكراً.